

Distr.: General
12 July 2024
Arabic
Original: English



تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) خلال الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه 2024

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير تقييما شاملا لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 (2006) منذ صدور تقريره السابق في 8 آذار/مارس 2024 (S/2024/222)، بما في ذلك لأحكام القرار 2695 (2023). استمر تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق طوال الفترة المشمولة بالتقرير، في خرق متكرر لوقف الأعمال العدائية وانتهاك للقرار 1701 (2006). ومع أن معظم عمليات تبادل إطلاق النار اقتصرت على مسافة بضعة كيلومترات من على جانبي الخط الأزرق، فإن بعض عمليات القصف طالت عمق الأراضي اللبنانية والإسرائيلية. وعلى جانبي الخط الأزرق، وردت أنباء عن وقوع وفيات، حيث تضررت المناطق السكنية ونزح عشرات الآلاف من المدنيين. ويؤكد التصعيد المستمر عبر الخط الأزرق حتمية القيام بخطوات عاجلة نحو وقف دائم لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان.

ثانيا - تنفيذ القرار 1701 (2006)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

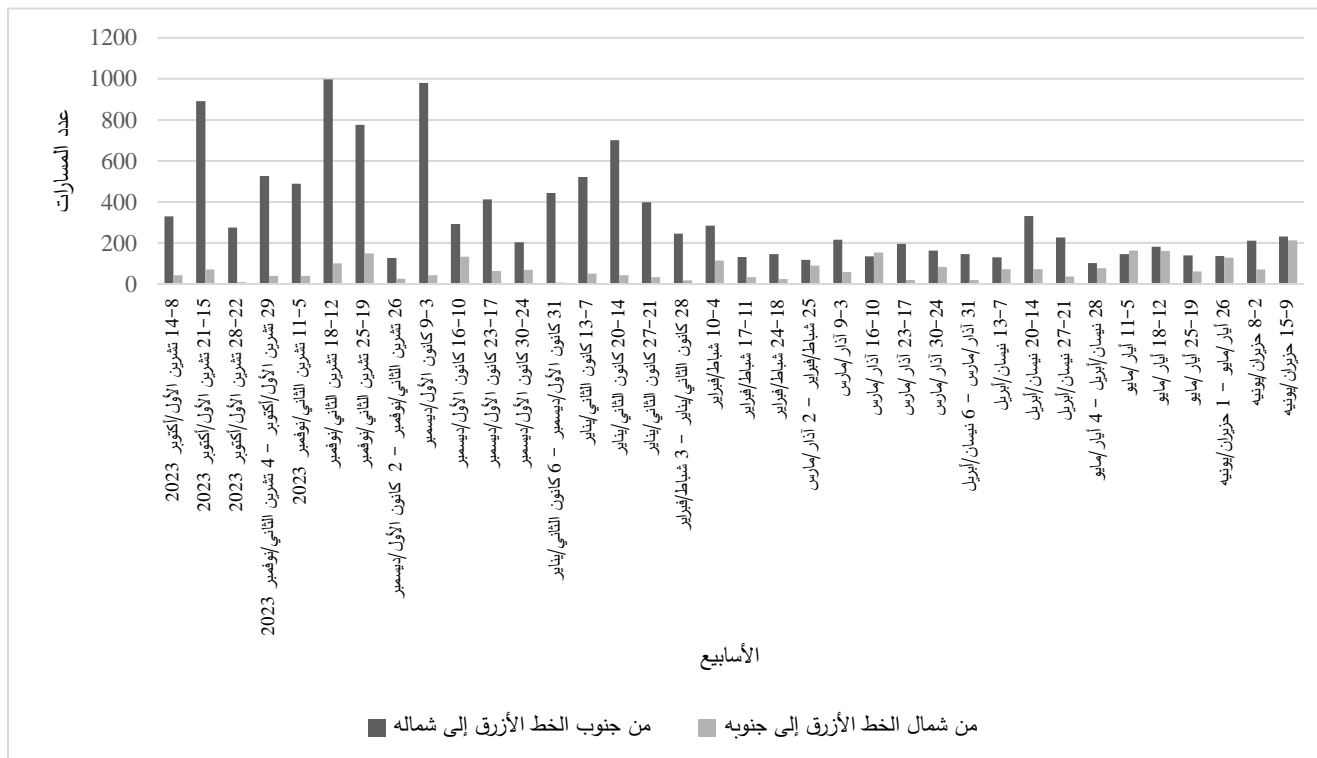
2 - في الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، سجلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) 4 572 مسارا لمقذوفات أطلقت في الاتجاهين عبر الخط الأزرق. ومن هذه المسارات، أطلقت 1 540 من شمال الخط الأزرق و 3 032 من جنوب الخط الأزرق. وسُجل العدد الأكبر من المسارات في 12 حزيران/يونيه، حيث بلغ 92 مسارا من الشمال إلى الجنوب و 54 مسارا من الجنوب إلى الشمال. ومن المحتمل أن تكون مقذوفات متعددة قد أطلقت عبر كل مسار. وجميع المسارات المسجلة تقريبًا كانت لصواريخ وقنابل هاون وقذائف مدفعية. ولا تستطيع رادارات القوة كشف بعض أنواع المقذوفات، مثل القذائف جو - أرض، وطلقات مدافع الدبابات، والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات أو المقذوفات التي تطلق من الأسلحة الخفيفة.



3 - واكتشفت القوة المؤقتة إطلاق صواريخ من شمال نهر الليطاني - وبالتالي خارج منطقة عمليات القوة - في 14 مناسبة، حيث سُجل ما مجموعه 131 مساراً، مصدر معظمها شمال شرق برغز (القطاع الشرقي)، وكذلك من محيط يحمر والوردية. وفي سبع مناسبات، سجلت القوة المؤقتة ما مجموعه 65 مساراً لمقذوفات من جنوب الخط الأزرق سقطت شمال نهر الليطاني مباشرة. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لتصريحات للجهات الفاعلة المعنية أو لتقارير إعلامية، تم توجيه ضربات أخرى طالت شمال نهر الليطاني لم تتمكن القوة المؤقتة من التحقق منها بشكل مستقل.

الشكل الأول

المسارات الأسبوعية التي سجلتها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 15 حزيران/يونيه 2024)



المصدر: القوة المؤقتة.

4 - وفي بيانات عامة، أعلن حزب الله مسؤوليته عن توجيه ضربات يومية من الأراضي اللبنانية ضد منشآت عسكرية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي وكذلك مراكز سكانية إسرائيلية ومبانٍ سكنية يقال إن أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي يستخدمونها. وكثيراً ما أعلن حزب الله أن ضرباته كانت رداً على هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان. وقد شن حزب الله عدة هجمات في وقت واحد مستخدماً قذائف مدفعية وصواريخ موجهة مضادة للدبابات ومدافع هاون وصواريخ وطائرات مسيرة. وتبين استخدام كل من جيش الدفاع الإسرائيلي وحزب الله المتزايد للمنصات الجوية، حيث يستخدم حزب الله أيضاً أنظمة أرض - جو متطورة (انظر الفقرة 18).

5 - واستهدف حزب الله في عدة مناسبات مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في الجولان المحتل، ولا سيما في كيلع ويوآف، بالصواريخ أو الطائرات المسيّرة، وكذلك قاعدة مراقبة الحركة الجوية لجيش الدفاع الإسرائيلي في جبل ميرون بالصواريخ، وبطائرات القبة الحديدية بالقرب من كفار بلوم وتل نعمة وبيت هليل ورموت نفتالي وباردن والزاعورة بالطائرات المسيّرة. وذكر حزب الله أيضاً أنه استهدف أنظمة التشويش على الطائرات المسيّرة في موقع بحري إسرائيلي بالقرب من رأس الناقورة ومقر الفرقة الحادية والتسعين في جيش الدفاع الإسرائيلي في بيرانيت، إضافة إلى ألوية مختلفة في مناسبات متعددة. وفي 14 أيار/مايو، أسقط حزب الله منطاد استطلاع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي بين رميش وعين إبل (القطاع الغربي).

6 - وفي 17 نيسان/أبريل، أُفيد عن إصابة ما مجموعه 4 مدنيين و 14 جندياً إسرائيلياً نتيجة لهجوم مشترك بقذيفة موجهة مضادة للدبابات وطائرة مسيّرة شنه حزب الله على القوات الإسرائيلية في عرب العرامشة. وأُفيد عن مقتل متعاقد من جيش الدفاع الإسرائيلي في 26 نيسان/أبريل في أعقاب هجوم لحزب الله على قافلة لجيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من رويسات العلم في 25 نيسان/أبريل. وفي 6 أيار/مايو، أُفيد عن مقتل اثنين من جنود الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي في أعقاب هجوم بطائرة مسيّرة شنه حزب الله بالقرب من مطلة. وأُفيد عن مقتل اثنين من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مالكية في 8 أيار/مايو وحُرفيش في 5 حزيران/يونيه على التوالي.

7 - وفي 27 شباط/فبراير، أعلنت كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس أنها هاجمت لواءً تابعاً لجيش الدفاع الإسرائيلي في بيت هليل بالصواريخ. وفي 21 نيسان/أبريل، أعلنت مسؤوليتها عن هجوم على تكتات جيش الدفاع الإسرائيلي في شوميرا، كما أعلنت مسؤوليتها، في 29 نيسان/أبريل، عن هجوم على اللواء 769 التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي في معسكر جيبور بالقرب من كريات شمونة.

8 - وأصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بيانات عامة يومية عن عملياته ضد "إرهابيين" من حزب الله أو "مبانٍ عسكرية" أو "مواقع عسكرية" تابعة له وكذلك ضد مبانٍ سكنية يُزعم أن أفراداً من حزب الله يشغلونها. ورصدت القوة المؤقتة ضربات مدفعية استخدمت فيها ذخيرة الفوسفور الأبيض في ثلاث مناسبات على الأقل: في 3 آذار/مارس بالقرب من دير عامص (القطاع الغربي)، وفي 3 نيسان/أبريل بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي)، وفي 6 حزيران/يونيه بالقرب من عرب اللوزة (القطاع الشرقي). وقد شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية شبه يومية في لبنان، بما في ذلك لضرب قادة حزب الله في منطقة عمليات القوة المؤقتة. وقصف جيش الدفاع الإسرائيلي منزلاً في جوبا (القطاع الغربي) خلال الليلة من 11 إلى 12 حزيران/يونيه، ما أسفر عن مقتل القيادي في حزب الله طالب سامي عبد الله وثلاثة أفراد آخرين من حزب الله. وأُفيد أن عبد الله كان أبرز شخصية في حزب الله تُقتل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي اليوم التالي، نفذ حزب الله أكبر عدد من الهجمات منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، حيث تبني 19 عملية. كما ضرب جيش الدفاع الإسرائيلي بشكل متزايد أفراد حزب الله المتقنين في سيارات أو على دراجات نارية. وفي 13 آذار/مارس، قُتل القيادي البارز في حركة حماس، هادي مصطفى، في غارة بطائرة مسيّرة شنها جيش الدفاع الإسرائيلي في صور (القطاع الغربي). وفي 29 آذار/مارس، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، قائلاً: "وصلت اليوم إلى القيادة الشمالية لأراقب عن كثب عملية اغتيال ناجحة أخرى لقائد في حزب الله [...]". وفي 24 نيسان/أبريل، أفاد غالانت أن "نصف قادة حزب الله في جنوب لبنان قد تمت تصفيتهم". وحتى 20 حزيران/يونيه، أعلن حزب الله عن مقتل 337 من أفرادها منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بينما أقرت الجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان بمقتل حوالي 75 فرداً.

9 - وفي 4 آذار/مارس، أفاد حزب الله أنه أحبط محاولتي تسلل إسرائيلييتين مزعومتين بالقرب من رامية ورميش (كلاهما في القطاع الغربي). وفي 15 نيسان/أبريل، أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي عن إصابة أربعة من جنوده بجروح، إصابة أحدهم خطيرة، في أعقاب انفجار "أثناء أنشطة عملياتية" بالقرب من "السياج الحدودي" في تل إسماعيل.

10 - وحتى 20 حزيران/يونيه، أفادت السلطات الإسرائيلية عن مقتل 17 عنصراً من جيش الدفاع الإسرائيلي في شمال إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر.

11 - وتأثرت المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية على جانبي الخط الأزرق. وفي شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، وقعت حرائق في الأحراج على جانبي الخط الأزرق بعد تبادل إطلاق النار. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه حتى 13 حزيران/يونيه، كان قد قُتل ما لا يقل عن 95 مدنياً في لبنان، بينهم 12 طفلاً و 30 امرأة و 3 صحفيين و 21 عاملاً صحياً، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ونزح 95 228 مدنياً. ووفقاً لوسائل الإعلام اللبنانية، قُتلت أسرة مكونة من ثلاثة أفراد في غارة جوية في حولا في 5 آذار/مارس؛ وقُتلت امرأة حامل وثلاثة من عناصر الاحتياط في حزب الله في غارة على مبنى في خربة سلم (القطاع الغربي) في 9 آذار/مارس؛ وقُتلت امرأة وطفل في غارة على منزل في حانين في 23 نيسان/أبريل؛ وقُتلت أسرة مكونة من أربعة أفراد في غارة على ميس الجبل في 5 أيار/مايو؛ وقُتل طفلان في النجارية بقضاء صيدا، خارج منطقة العمليات، في 17 أيار/مايو. وفي 23 أيار/مايو، قُتل شخص واحد وأصيب ثلاثة أطفال بجروح في أعقاب غارة على حافلة مدرسية في كفر دجال بقضاء النبطية، خارج منطقة العمليات. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 29 أيار/مايو موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/78/898-S/2024/416)، أفاد القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة بأن "هذا الاستهداف لحافلة طلاب هو الأول منذ بدء الحرب". وقُتل مسعفان في غارة في بليدا في 22 شباط/فبراير؛ وثلاثة في هجوم على مركز للدفاع المدني في عديسة في 3 آذار/مارس؛ وسبعة في غارة جوية على الهبارية (القطاع الشرقي) في 27 آذار/مارس؛ وواحد في غارة على سيارة إسعاف بالقرب من الناقورة (القطاع الغربي) في 31 أيار/مايو. وفي 27 أيار/مايو، قُتل ثلاثة أشخاص في أعقاب هجوم على دراجة نارية بالقرب من مدخل مستشفى في بنت جبيل (القطاع الغربي). وفي 1 حزيران/يونيه، أفيد عن تضرر مستشفى في ميس الجبل (القطاع الشرقي) ومدرسة حكومية في حناويه (القطاع الغربي) من جراء غارات إسرائيلية. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 28 آذار/مارس موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإلي (A/78/835-S/2024/272)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "قتل إسرائيل المتعمد للمسعفين، وتدميرها للمنشآت الإغاثية، وحرمان السكان المدنيين من خدماتها الحيوية، هي جرائم حرب موصوفة، وانتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني". وفي 10 أيار/مايو، قُتل متعاقد مع شركة اتصالات ومسعف من جمعية كشافة الرسالة التابعة لحركة أمل في غارة بطائرة مسيرة على محطة اتصالات متنقلة بالقرب من طير حرقا (القطاع الغربي).

12 - وشملت أكثر المناطق السكنية تضرراً شمال الخط الأزرق في منطقة عمليات القوة المؤقتة علما الشعب، والحبيس، وعين العرب، وعيتا الشعب، والمألول، وعيترون، ودير عامص، وحانين، والجبين، ومارون الرأس، ومروحين، والناقورة، ورامية، وسردا، ويارين، ويارون (كلها في القطاع الغربي)، وعباسية، وبسطة، وبليدا، وحولا، وكفركلا، وكفر شوبا، والمجيدية، ومركبا، وميس الجبل، ومحيبيب، ورب الثلاثين، ووادي خنسا، وعديسة (كلها في القطاع الشرقي). وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 13 آذار/مارس

موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/78/810-S/2024/235)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "لبنان [يدين] بأشد العبارات اعتداءات إسرائيل المتواصلة على سيادته وسلامة أراضيه ومواطنيه، في خرق فاضح للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني".

13 - كما أُفيد عن مقتل مدنيين في إسرائيل. فقد قُتل مدني واحد وأصيب عدة أشخاص آخرين في 4 آذار/مارس نتيجة لهجوم بقذيفة موجهة مضادة للدبابات شنه حزب الله على مرغليوت. وفي 27 آذار/مارس، أطلق حزب الله صواريخ على منشأة قيادة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي ومناطق حضرية في كريات شمونة، ما أسفر عن مقتل مدني إسرائيلي حسبما أُفيد. وفي 14 أيار/مايو، أطلق حزب الله النار على أدميث وعرب العرامشة، ما أسفر عن مقتل مدني وإصابة خمسة جنود بجروح. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 10 حزيران/يونيه موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (S/2024/450)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أنه "منذ بداية الحرب، قتل 17 جندياً و 10 مدنيين على طول الحدود الشمالية وأصيب 242 جندياً و 78 مدنياً. وبالإضافة إلى ذلك، أُجبر 61 184 مدنيًا على الفرار من منازلهم".

14 - وشملت أكثر المراكز السكانية تضرراً في شمال إسرائيل مالكية، وأفيغيم، وغيشر هازيف، وغورين، وحانيتا، ومانارا، ومرغليوت، ومطلة، ومسكافعام، وكريات شمونة، وشلومي، وشوميرا، وشتولا، ويوفال، وزرعيت. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 19 نيسان/أبريل موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ (S/2024/324)، ذكر الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة أن حزب الله أطلق "آلاف الصواريخ والصواريخ المضادة للدبابات وقذائف الهاون والطائرات المسيّرة... باتجاه إسرائيل منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023".

15 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي ضرب أهداف خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك بعلبك والهرمل وجزين في وادي البقاع، وكذلك في قضاءي النبطية وصيدا. وأفاد جيش الدفاع الإسرائيلي أنه قتل قائداً في حزب الله بالقرب من عدلون (قضاء صيدا) في 23 نيسان/أبريل، وشخصيات بارزة في الجماعة الإسلامية في غارات جوية بالقرب من ميدون (قضاء البقاع الغربي) في 26 نيسان/أبريل ومجدل عنجر (قضاء البقاع) في 17 أيار/مايو. وفي 25 آذار/مارس، أُفيد أن مواطناً سورياً قُتل في غارة جوية على سيارة في الصويري (قضاء البقاع الغربي). ووقعت الغارة الإسرائيلية التي بلغت أقصى حد شمالاً في الأراضي اللبنانية في 10 حزيران/يونيه في منطقة الهرمل الشمالية الشرقية.

16 - ولم يشارك الجيش اللبناني في خروقات وقف الأعمال العدائية رغم تعرضه لإطلاق نار. ففي 4 حزيران/يونيه، أُفيد أن جنديين من الجيش اللبناني أصيبا جراء انفجارات قذائف فوسفور أبيض وقعت في مركبا (القطاع الشرقي). وفي 16 آذار/مارس، أفادت وسائل الإعلام اللبنانية أن موقعاً للجيش اللبناني بالقرب من رميش تعرض لنيران جيش الدفاع الإسرائيلي. وأُفيد عن قصف مواقع للجيش اللبناني بالقرب من عيتا الشعب في 30 آذار/مارس و 29 أيار/مايو وبالقرب من بسطرة (القطاع الشرقي) في 4 حزيران/يونيه. وفي 9 آذار/مارس، بالقرب من عيتا الشعب، تعرضت دورية مشتركة بين الجيش اللبناني والقوة المؤقتة مرتين لإطلاق نار مباشر من أسلحة صغيرة. وأصبحت مركبة الجيش اللبناني عدة مرات، لكن مركبة الدورية التابعة للقوة المؤقتة لم تصب. وبعد ذلك، أوقف الجيش اللبناني مؤقتاً مشاركته في الدوريات المتقلة المشتركة. واستؤنفت الدوريات المشتركة في 12 آذار/مارس. وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 17 نيسان/أبريل موجهتين إلى رئيسة مجلس الأمن وإليّ (A/78/854-S/2024/317)، ذكر القائم

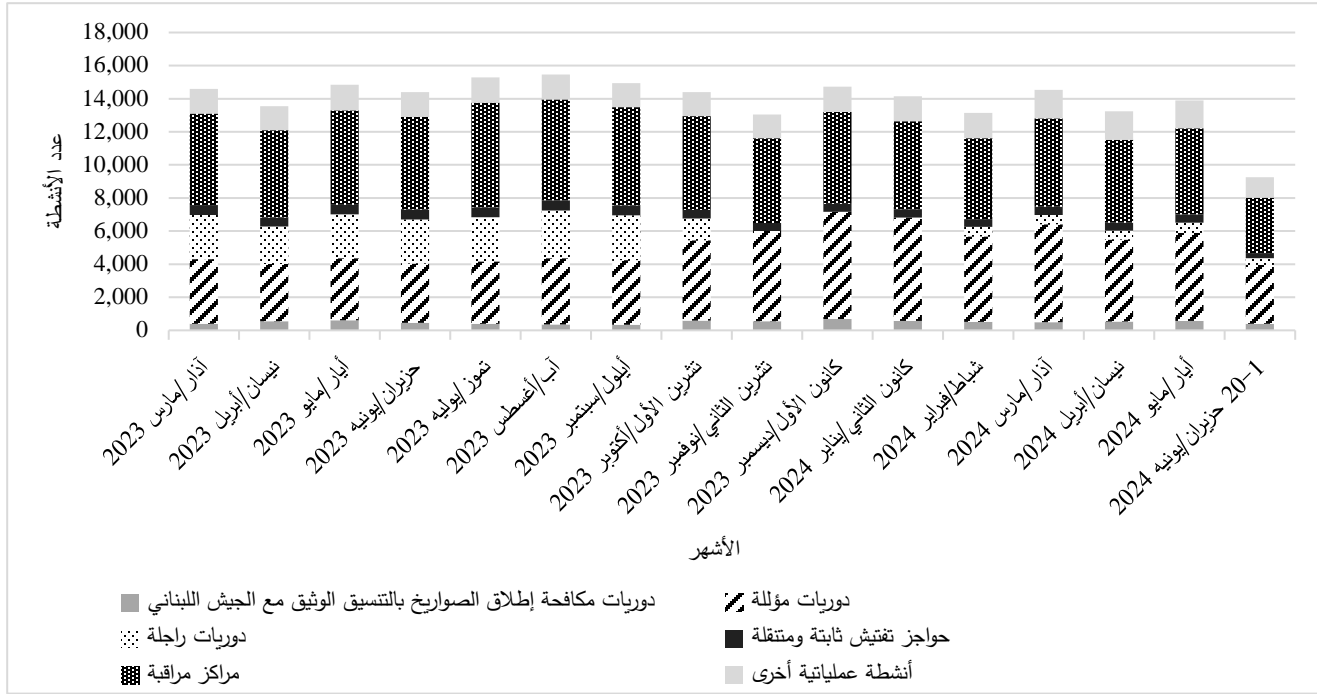
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "إسرائيل [هاجمت] مراكز وحواجز ودوريات للجيش اللبناني، ومواقع قريبة منها أكثر من 216 مرة".

17 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي دخول المجال الجوي اللبناني في انتهاك للقرار 1701 (2006) والسيادة اللبنانية على أساس يومي. وفي الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة 1 551 انتهاكا جويًا من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، بلغ مجموعها 682 5 ساعة تحليق - أي بزيادة قدرها 110 في المائة عن نفس الفترة من عام 2023. ونُفذ نحو 79 في المائة من الانتهاكات بواسطة طائرات مسيّرة، و 18 في المائة منها بواسطة طائرات مقاتلة، و 3 في المائة بواسطة طائرات مجهولة الهوية. وسُجل العدد الأكبر من الانتهاكات الجوية اليومية الذي بلغ 31 انتهاكا، في يومي 22 و 25 شباط/فبراير. واحتجت القوة المؤقتة على هذه الانتهاكات الجوية لدى جيش الدفاع الإسرائيلي.

18 - وأفيد أن طائرات مسيّرة تابعة لحزب الله دخلت المجال الجوي الإسرائيلي في انتهاك للسيادة الإسرائيلية والقرار 1701 (2006)، لكن القوة المؤقتة غير قادرة على تأكيد هذه الانتهاكات. وذكر حزب الله أنه أسقط طائرات مسيّرة إسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية بصواريخ أرض - جو في خمس مناسبات على الأقل. ففي 16 أيار/مايو، ادعى حزب الله أنه نفذ أول هجوم جوي بإطلاق صاروخين من طائرة مسيّرة استهدفت جيش الدفاع الإسرائيلي في مطلة. وفي حزيران/يونيه، ادعى حزب الله للمرة الأولى أنه أطلق صواريخ أرض - جو على طائرات مقاتلة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في المجال الجوي اللبناني، وأنه قام بذلك في ثلاث مناسبات على الأقل. وفي الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، لم تشهد القوة المؤقتة أي انتهاكات برية.

19 - وفي الفترة من 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، حافظت القوة المؤقتة على حضور مرئي ونسق عال في عملياتها رغم تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، حيث اضطلعت بما متوسطه الشهري 13 750 نشاطًا عملياتيًا، شمل 5 999 دورية مؤللة، في انخفاض طفيف مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وشاركت امرأة واحدة على الأقل من أفراد حفظ السلام في 12 في المائة من الأنشطة العملية للقوة المؤقتة. وسيرت القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، ما متوسطه 389 دورية مؤللة على طول الخط الأزرق، و 542 دورية لمكافحة إطلاق الصواريخ كل شهر. وبالإضافة إلى ذلك، أقامت القوة ثمانية حواجز تفتيش دائمة، بما في ذلك على طرق الدخول الشمالية الرئيسية إلى منطقة العمليات. وظلت الدوريات الراجلة، وحواجز التفتيش المؤقتة، والمشبي في الأسواق، والعمليات الجوية معلقة، باستثناء عدد محدود من الدوريات الراجلة في المناطق البعيدة بما فيه الكفاية عن الخط الأزرق.

الأنشطة العملياتية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (آذار/مارس 2023 إلى 20 حزيران/يونيه 2024)



المصدر: القوة المؤقتة.

- 20 - وظلت القوة المؤقتة تواجه حوادث حرية التنقل (انظر المرفق الأول)*. وفي العديد من هذه الحوادث، ساعد الجيش اللبناني في حل الوضع من خلال الحوار مع الأفراد المعنيين.
- 21 - ونظراً لاستمرار تبادل إطلاق النار وتلوث الأرض بالذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب، لم تتمكن القوة المؤقتة من رصد المواقع موضع الاهتمام بصفة منتظمة. غير أن القوة المؤقتة قدرت أن ما لا يقل عن 38 موقعا موضع اهتمام، بما في ذلك البنية التحتية لجمعية "أخضر بلا حدود"، ظلت مدمرة أو متضررة منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/2024/222، الفقرة 21).
- 22 - وفتحت القوة المؤقتة ستة تحقيقات تقنية في حوادث إطلاق النار عبر الخط الأزرق في الفترة المشمولة بالتقرير، واختتمت واحداً منها. وفتحت القوة - واختتمت - ثمانية تحقيقات داخلية في سقوط مقذوفات في مواقع القوة المؤقتة أو على مقربة منها، والهجمات على أفراد القوة، والقيود المفروضة على حرية التنقل.
- 23 - وواصل جيش الدفاع الإسرائيلي احتلاله لشمال قرية العجر والمنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق في انتهاك للقرار 1701 (2006). ورحبت حكومة لبنان باقتراح القوة المؤقتة المقدم في عام 2011 تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة المحتلة، غير أن حكومة إسرائيل لم تردّ بعد على هذا الاقتراح.
- 24 - ومن 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، اكتشفت القوة المؤقتة، على نحو مستقل أو بالتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، وجود أسلحة غير مأذون بها في 17 مناسبة، أغلبها منصات متقلبة لإطلاق

* يعمّم باللغة التي قُدم بها فقط.

الصواريخ وصواريخ. وأبلغ الجيش اللبناني بجميع هذه الأسلحة الموجودة وتخلص منها. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت القوة المؤقتة وجود أسلحة صيد في 65 مناسبة.

25 - ومن 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، بلغ متوسط النسبة المئوية لعمليات القوة المؤقتة التي نُفذت بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني، من بين الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها بتنسيق وثيق 18,6 في المائة، مقارنةً بـ 18,2 في المائة للفترة المشمولة بالتقرير السابق (انظر S/2024/222، الفقرة 25).

26 - ولم تركز عملية الحوار الاستراتيجي، التي تركز على دعم الجيش اللبناني، بما في ذلك الفوج النموذجي والبحرية اللبنانية، تقدماً كبيراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 20 حزيران/يونيه، أكد الجيش اللبناني نشر 106 أفراد، بينهم 5 ضباط و 13 امرأة، في الفوج النموذجي، وهو ما يمثل انخفاضاً عن العدد السابق البالغ 110 أفراد (انظر S/2024/222، الفقرة 26). ونفذت القوات البرية للجيش اللبناني والقوة المؤقتة 63 تمريناً تدريبياً مشتركاً. وتواصلت القوة المؤقتة مع عدة دول أعضاء فيما يتعلق بتوفير الدعم المادي للتعبيل بنشر عدد كبير من أفراد الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز العودة إلى وقف الأعمال العدائية.

27 - وواصلت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة دعم عمليات الاعتراض البحري، وبلغ عدد السفن التي استوقفتها 157 سفينة. وسمح الجيش اللبناني بمواصلة إبحار كل السفن الـ 403 التي أحالتها إليه القوة المؤقتة لتفتيشها. واضطلعت أيضاً القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة بعمليات مراقبة بحرية استغرقت 13 ساعة طيران بطائرات هليكوبتر. وواصلت البحرية اللبنانية الاضطلاع تدريجياً بمهام قيادة عمليات الاعتراض البحري، بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وأجرت القوة المؤقتة 78 نشاطاً تدريبياً مع البحرية اللبنانية.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

28 - واصلت القوة المؤقتة استخدام آلياتها للاتصال والتنسيق للتخفيف من خطر سوء التقدير ومنع المزيد من التصعيد. وتولت القوة المؤقتة تنسيق 818 مناسبة لدعم الأنشطة المدنية والإنسانية في المناطق القريبة من الخط الأزرق، بما في ذلك تسهيل استعادة المزارعين من الحصاد الزراعي، والجنازات، وإصلاح البنية التحتية المدنية للكهرباء والاتصالات، وتنقل المدنيين، بمن فيهم الصحفيون. ودعمت القوة المؤقتة 199 عملية إنقاذ وانتشال جثث قام بها الصليب الأحمر اللبناني، فضلاً عن 113 عملية للدفاع المدني اللبناني، بما في ذلك لإطفاء حرائق في الأحرار. وفي 903 مناسبات، تواصلت القوة المؤقتة مع الطرفين فيما يتعلق بحماية القوة المؤقتة وسلامة وأمن مواقع القوة المؤقتة وأنشطتها العملية. وعلى الرغم من جهود الاتصال هذه، قُتل شخصان مدنيان في غارة بطائرة مسيرة في طبر حرقاً في 10 أيار/مايو (انظر الفقرة 11). وقد نقلت القوة المؤقتة المعلومات إلى جيش الدفاع الإسرائيلي قبل بدء أعمال الاتصالات، لكنها لم تتلق رداً.

29 - وواصلت القوة المؤقتة العمل مع الفريق القطري للعمل الإنساني في لبنان بشأن مسألة حماية المدنيين، وقدمت ثلاث دورات تدريبية لأفراد القوة بشأن دور القوة المؤقتة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، لم يلجأ أي مدنيين إلى مواقع القوة المؤقتة.

30 - ولم تُعقد أي اجتماعات ثلاثية، لكن القوة المؤقتة على استعداد لعقد اجتماع بناء على طلب الطرفين. ولا يزال إنشاء مكتب اتصال تابع للقوة المؤقتة في تل أبيب عالفاً رغم موافقة إسرائيل على الاقتراح المقدم في عام 2008 لإنشاء هذا المكتب.

31 - ومنذ 21 شباط/فبراير، وافقت القوة المؤقتة على 15 مشروعاً سريع الأثر، منها 7 مشاريع مخصصة لدعم جهود الاستجابة للأزمة بعد 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023، بما في ذلك مساعدة مراكز الدفاع المدني اللبناني.

32 - وواصلت القوة المؤقتة دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، وبوسائل منها توفير التدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني لما عدده 4 247 من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للقوة المؤقتة، بينهم 415 امرأة، وعن طريق دعم الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في تنفيذ خطة العمل الوطنية اللبنانية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) (انظر الفقرة 61)، ودعم وحدة الشؤون الجنسانية التابعة للجيش اللبناني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

33 - لم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الجماعات المسلحة. فما برح حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تظهر مراراً منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قدراتها العسكرية في توجيه ضربات من جنوب لبنان إلى إسرائيل (انظر الفقرات 4-7 و 9). وما زال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بأسلحة خارج نطاق سيطرة الدولة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، يعوق قدرة الدولة على ممارسة كامل سيادتها وسلطتها على أراضيها.

34 - وبالإضافة إلى حزب الله، أعلنت جماعات مسلحة أخرى غير تابعة للدولة، منها سرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس وقوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية، مسؤوليتها عن هجمات على شمال إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حين اعترفت حركة أمل بسقوط قتلى من أفرادها. وفي 26 آذار/مارس، ذكر الأمين العام للجماعة الإسلامية الشيخ محمد طقوش أن جماعته تتسق مع حزب الله وحماس كـ "ضرورة حيوية لمحاربة إسرائيل".

35 - وفي 13 حزيران/يونيه، نشر حزب الله إحصاءات ادّعى فيها شن 2 125 عملية عسكرية ضد إسرائيل، بينها عمليات امتدت إلى 35 كيلومتراً داخل الأراضي الإسرائيلية، منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي 19 حزيران/يونيه، ذكر الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله أن "السييل الوحيد لوقف إطلاق النار من جهات لبنان والعراق واليمن هو وقف الحرب العدوانية على غزة وأهلها بالشروط المتفق عليها مع المقاومة في فلسطين". وأضاف نصر الله: "حصلنا على أسلحة جديدة [...] ونصنع مسيراتنا [...] ونصنع في لبنان بعض أنواع الصواريخ... وفي السنوات الماضية، تحدثنا عن 100 000 من أفراد المقاومة. وقد تجاوزنا الآن ذلك بكثير". وفي 27 نيسان/أبريل، ذكر نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم أن "هناك قراراً عند حزب الله أن يرد على العدوان الإسرائيلي بالتناسب، بحيث إنّ أي توسعة إسرائيلية للعدوان سيُقابلها توسعة بالرد والمقاومة والمواجهة من جانب حزب الله والمقاومة في لبنان".

36 - وفي 12 آذار/مارس و 15 أيار/مايو، أصدر حزب الله بيانين يفيدان أن أمينه العام نصر الله التقى بوفود من حماس في بيروت. وفي 15 أيار/مايو، ذكر حزب الله أن المناقشات غطت "مختلف جهات المساندة، وهي لبنان والعراق واليمن".

37 - وظل الوضع الأمني في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين هادئاً إلى حد كبير، على الرغم من حالات متقطعة من العنف نجمت عن منازعات شخصية أو جنائية.

- 38 - ونظراً لأنه لا يزال هناك وجود مستمر لعناصر مسلحة، فإنه لا يزال يتعذر على موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وطلابها الوصول إلى أربع مدارس تابعة للوكالة في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا.
- 39 - ولم يُحرز أي تقدم نحو تفكيك القواعد العسكرية التي ما زالت تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة.
- 40 - وخلال ثلاث عمليات لمكافحة الإرهاب، ألقى الجيش اللبناني القبض على 14 شخصاً بتهم تتعلق بالإرهاب، منهم 8 أُدعي انتسابهم إلى تنظيم داعش.
- 41 - وتصاعدت حدة العديد من الخلافات الشخصية وتحولت إلى حوادث إطلاق نار، ما أدى إلى سقوط 22 قتيلاً، بينهم امرأة، وما لا يقل عن 106 جرحى، وقد وقع معظم هذه الحوادث في شمال لبنان.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

- 42 - استمرت الادعاءات بنقل أسلحة إلى جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وتظل تلك الادعاءات تبعث على القلق الشديد. وإذا ثبت حدوث عمليات النقل المذكورة، فستشكل انتهاكاً للقرار 1701 (2006) (انظر المرفق الثاني)**. ومع أن الأمم المتحدة تأخذ ادعاءات نقل الأسلحة على محمل الجد، فإنها غير قادرة على التحقق من صحتها بشكل مستقل.
- 43 - وفي رسالتين متطابقتين مؤرختين 22 آذار/مارس موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن وإليّ (A/78/823-S/2024/256)، ذكر القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للبنان لدى الأمم المتحدة أن "الخرق الإسرائيلي غير المسؤول والفاضح للسيادة اللبنانية من خلال عملية التحايل على النظام العالمي للملاحة بالأقمار الصناعية "تضليل نظام GNSS" سيؤدي إلى نتائج كارثية تعرض الطيران المدني للخطر وتهدد سلامة الركاب المدنيين في المجال الجوي اللبناني".
- 44 - وتواصل ورود تقارير تفيد بمشاركة حزب الله عسكرياً في الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.
- 45 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُلقت قوات الأمن اللبنانية القبض على 59 شخصاً في ما لا يقل عن 15 عملية لمكافحة المخدرات.
- 46 - وفي 12 أيار/مايو، أوقفت مديرية الأمن العام 460 مواطناً سورياً، منهم حوالي 450 رُحّلوا إلى الجمهورية العربية السورية لانتهاكهم لوائح الإقامة والدخول. وأعلن الجيش اللبناني في 11 حزيران/يونيه أنه منع الدخول غير القانوني لـ 100 مواطن سوري إلى لبنان في أيار/مايو. وأُلقت قوات الأمن اللبنانية القبض أيضاً على خمسة أشخاص على الأقل بتهمة تهريب أشخاص.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

- 47 - أدت عمليات تبادل إطلاق النار إلى توليد المزيد من التلوث بالذخائر غير المنفجرة، ما يشكل تهديداً للمدنيين على جانبي الخط الأزرق ولموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

** يعمم باللغة التي قُدم بها فقط.

48 - وبينما عُلمت أنشطة إزالة الألغام التي تقوم بها السلطات اللبنانية والقوة المؤقتة في جنوب لبنان منذ تشرين الأول/أكتوبر، فقد دعمت القوة ستة تحقيقات في حالات من التلوث بالذخائر غير المنفجرة أو المخلفات المنفجرة في مواقع القوة أو على طول طرق الدوريات. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام حزمة للتدريب التعريفي ومنح الشهادات في البلد للوحدة العسكرية الجديدة لإزالة الألغام التي تقوم بالتناوب، شملت ثلاثة أنشطة لدعم التدريب ونشيطين لمنح الشهادات. وقُدِّم الدعم التقني إلى الشركاء في المجال الإنساني لإدماج أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في خطط الاستجابة لحالات الطوارئ، فضلاً عن الدعم في مجال إدارة الذخيرة لأعمال التخطيط التي تضطلع بها القوة المؤقتة.

واو - ترسيم الحدود

49 - لم يُحرز أي تقدم صوب ترسيم أو تعليم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية. ولم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. ولم تردّ بعد الجمهورية العربية السورية وإسرائيل على التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا المقترح في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 المتعلق بتنفيذ القرار 1701 (2006) (S/2007/641، المرفق).

زاي - الاستقرار السياسي واستقرار المؤسسات

50 - استمرت عمليات تبادل إطلاق النار المتصاعدة عبر الخط الأزرق بين حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان، من جهة، وجيش الدفاع الإسرائيلي، من جهة أخرى، في الاستحواذ على الاهتمام الوطني طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي 15 نيسان/أبريل، صرّح رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي قائلاً: "رغم أننا أكدنا مراراً وتكراراً أننا لسنا دعاة حرب، إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية لا يمكن السكوت عنها، ولا نقبل أن تستباح أجواؤنا [...] إن إسرائيل تجر المنطقة إلى الحرب، وعلى المجتمع الدولي التنبيه لذلك ووضع حد لهذه الحرب".

51 - وفي 20 شباط/فبراير، صرّح الرئيس اللبناني السابق ميشال عون بأن "شريحة من الشعب اللبناني اتخذت هذا الخيار، في حين أن الحكومة عاجزة عن اتخاذ موقف". وفي رسالة مؤرخة 8 نيسان/أبريل موجهة إلى منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان وأرسلت بشكل منفصل إلى سفراء الدول الـ 15 الأعضاء في مجلس الأمن في بيروت، من بين آخرين، رأى زعيم التيار الوطني الحر جبران باسيل أنه "لا بدّ من ردع دولي حاسم [للوضع في جنوب لبنان]، يمكن أن يأخذ شكل قرار... جديد صادر عن مجلس الأمن مبني على المبادئ التي يتضمّنها قرار [مجلس الأمن] 1701 لجهة استعادة الالتزامات تجاه تنفيذها". وفي 27 نيسان/أبريل، دعت القوات اللبنانية، بالاشتراك مع أحزاب المعارضة ونواب في البرلمان، حكومة لبنان إلى "التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701، وإصدار الأوامر بنشر الجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني وعلى طول الحدود مع إسرائيل".

52 - واستكمالاً للاستجابة التي تقودها الحكومة، قدمت الأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين المساعدة لأكثر من 110 000 من المدنيين الضعفاء المتضررين من النزاع في جنوب لبنان في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2024. وحتى 11 حزيران/يونيه، كان 95 228 شخصاً قد نزحوا داخلياً ويقدر عدد المدنيين الذين لا يزالون في المناطق التي يصعب الوصول إليها على طول الخط الأزرق بـ 60 000 شخص. وكانت هناك أضرار واسعة النطاق، بما في ذلك بالبنية التحتية المدنية والمنازل السكنية

والأراضي الزراعية. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع في حدود 10 كيلومترات من الخط الأزرق يمثل تحدياً بسبب الوضع الأمني.

53 - وفيما يتعلق باستمرار عدم وجود رئيس للجمهورية، أصدرت اللجنة الخماسية المؤلفة من سفراء فرنسا وقطر ومصر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية لدى لبنان بياناً مشتركاً في 16 أيار/مايو أكدت فيه أنه "بعد أكثر من 18 شهراً من الفراغ الرئاسي"، فإن لبنان "يحتاج ويستحق رئيساً يوحد البلد ويعطي الأولوية لرعاية مواطنيه ويشكل تحالفاً واسعاً وشاملاً في سبيل استعادة الاستقرار السياسي وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الضرورية". وفي ذلك البيان، شددت اللجنة الخماسية على أن انتخاب رئيس "هو ضروري لضمان وجود لبنان بفعالية في موقعه على طاولة المناقشات الإقليمية وكذلك لإبرام اتفاق دبلوماسي مستقبلي بشأن حدود لبنان الجنوبية".

54 - وفي 23 شباط/فبراير، أعلنت كتلة "الاعتدال الوطني"، التي تتألف بشكل رئيسي من نواب تيار المستقبل السابقين، عن مبادرة لإجراء مشاورات برلمانية تليها جلسات مفتوحة لانتخاب رئيس جديد للدولة. وفي 5 آذار/مارس، صرّح نائب الأمين العام لحزب الله بأن "أي حوار بشروط مسبقة غير مقبول"، وأكد أنه "ليس لدينا اسم لرئاسة الجمهورية غير [زعيم تيار المردة] سليمان فرنجية". وفي بيان صدر في 10 حزيران/يونيه، أكدت لجنة تنسيق نواب قوى المعارضة مجدداً "انفتاحها على المشاورات الجارية ضمن إطار زمني محدود، بعيداً عن فرض سوابق جديدة تتعارض مع المبادئ الدستورية ودون أي شرط مسبق، لا سيما فرض اسم مرشح معين". وفي 11 حزيران/يونيه، صرّح رئيس مجلس النواب نبيه بري قائلاً: "الحوار الذي أدعو إليه هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى انتخاب رئيس للجمهورية. فبدون الحوار [...] لن يتم تأمين نصاب الثلثين في مجلس النواب، بغض النظر عن عدد جولات التصويت".

55 - وقد انعقد مجلس النواب مرتين بصفته التشريعية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ومدد في 25 نيسان/أبريل ولايات الهيئات المنتخبة محلياً لسنة أخرى حتى أيار/مايو 2025، بسبب "الظروف الأمنية والعسكرية والسياسية المعقدة في ظل العدوان الإسرائيلي على لبنان"، ما أدى فعلياً إلى تأجيل الانتخابات البلدية للسنة الثالثة على التوالي. وفي 28 أيار/مايو، رُفضت ثلاثة طعون منفصلة ضد التأجيل قُدمت أمام المجلس الدستوري من قبل أحزاب المعارضة، بما فيها القوات اللبنانية وحزب الكتائب ونواب الجماعات المستقلة والناشئة المتحالفة، ممن قاطعوا جميعاً الجلسة. ومن بين 1 064 مجلساً بلدياً، جرى حل 126 مجلساً.

56 - وفي 15 أيار/مايو، اجتمع مجلس النواب لمناقشة حزمة المساعدات للبنان التي أعلن عنها الاتحاد الأوروبي في 2 أيار/مايو بقيمة بليون يورو. وأبلغ رئيس حكومة تصريف الأعمال مجلس النواب "أننا أصررنا على أن تهدف هذه المساعدات إلى تشجيع النازحين السوريين على العودة إلى بلدانهم وعدم البقاء في لبنان". وأوصى مجلس النواب بتشكيل لجنة وزارية برئاسة رئيس حكومة تصريف الأعمال للاتصال بالشركاء الدوليين والإقليميين، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية، ووضع إطار زمني مفصل لإعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم. وطلب مجلس النواب أيضاً من حكومة تصريف الأعمال تسليم السجناء السوريين إلى السلطات السورية وفق القوانين المرعية والزام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتبادل البيانات وتقديم المساعدات الإنسانية لتحفيز عودة اللاجئين. كما طلب من حكومة تصريف الأعمال تقديم تقرير مرحلي فصلي إلى مجلس النواب عن تنفيذ هذه التدابير.

- 57 - وقد دعا رئيس حكومة تصريف الأعمال هذه الحكومة للانعقاد ست مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولم يحضر الوزراء الثمانية المنتمون للتيار الوطني الحر تلك الاجتماعات.
- 58 - وبعد أكثر من سنتين من توقيع الاتفاق على مستوى الخبراء بين صندوق النقد الدولي ولبنان (S/2022/556، الفقرة 50)، لم تُتخذ بعد معظم الإجراءات الأساسية اللازمة للتوصل إلى اتفاق بينهما على مستوى مجلس إدارة الصندوق. وبعد زيارة فريق من صندوق النقد الدولي لبيروت في 23 أيار/مايو، قال الفريق إن "التداعيات السلبية للنزاع في غزة وتزايد القتال على الحدود الجنوبية للبنان [كما وردت] تزيد من تفاقم الوضع الاقتصادي الضعيف أصلاً". وبينما أشار الفريق إلى أنه "تم إحراز بعض التقدم في الإصلاحات النقدية والمالية منذ مشاورات المادة الرابعة الأخيرة"، فإنه أضاف أن "... هذه التدابير السياسية لا ترقى إلى المستوى المطلوب الذي يمكن من تحقيق التعافي من الأزمة". وفي آذار/مارس، أفادت إدارة الإحصاء المركزي في لبنان أن التضخم، مقيساً على أساس سنوي، قد انخفض من 190 في المائة في شباط/فبراير 2023 إلى 70 في المائة في شباط/فبراير 2024.
- 59 - ولا يزال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 متعثراً، وكذلك الحال بشأن إجراءات محاكمة 68 شخصاً في الدعوى المتصلة باشتباكات الطيونة المميتة التي وقعت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021 (S/2021/953، الفقرة 57) والتحقيق في قتل لقمان سليم في 4 شباط/فبراير 2021 (S/2021/240، الفقرة 46).
- 60 - ولم تبدأ الهيئة الوطنية للمفوقين والمخفيين قسراً في لبنان، وكذلك الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهيئة الشراء العام، عملها بشكل كامل بعد، في انتظار تعيين أعضاء كلٍ منها المتبقين وتخصيص الموارد الكافية.
- 61 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) الدعم لأكثر من 400 امرأة من بناء السلام على نطاق 18 شبكة لبناء السلام في لبنان منخرطة في منع نشوب النزاعات والحوار المجتمعي الشامل للجميع وجهود الوساطة، فضلاً عن عملية الحوار ذات المسارين بين نساء بارزات من الأحزاب السياسية التقليدية ومن الجماعات السياسية الناشئة. ووفرت القوة المؤقتة حلقات عمل في مجال الدعم النفسي - الاجتماعي لعضوات الشبكات، بمن فيهن النساء النازحات، في منطقة عملياتها. وبعد اختتام خطة العمل الوطنية الأولى للبنان بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال إلى الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية إعداد خطة عمل وطنية ثانية. وفي غضون ذلك، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع السلطات المحلية في محافظة صور، لجنة لتنسيق توفير خدمات كسب سبل العيش للنساء المتضررات من الوضع الأمني في جنوب لبنان وتعزيز دورهن الريادي في العمل الإنساني.
- 62 - وفي 31 أيار/مايو، كان 788 387 من اللاجئين وطالبي اللجوء مسجّلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، بينهم 777 036 لاجئاً سورياً و 11 351 لاجئاً وطالِب لجوء من جنسيات أخرى. وبسبب تعليق حكومة لبنان تسجيل لاجئين سوريين جدد لدى المفوضية منذ عام 2015، لا يزال العدد الفعلي للاجئين غير معروف. وتقدّر حكومة لبنان أن هناك 1,5 مليون لاجئ سوري في لبنان. وفي 9 أيار/مايو، أعلنت مديرية الأمن العام أن تأشيرات الإقامة للاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية لن تُجدد.

63 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2024، تم التحقق من 61 عملية نقل فعلية أو محاولة نقل عن طريق البحر انطلاقاً من لبنان إلى قبرص، شملت 242 راكبا على الأقل، معظمهم من السوريين. ومن بين عمليات النقل هذه، وصل 50 قارباً إلى قبرص، تحمل 541 راكباً، بينما عادت 6 قوارب إلى لبنان واعترضت السلطات اللبنانية 5 قوارب. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2024 حتى وقت كتابة هذا التقرير، كشفت المفوضية عن 249 حادثة ترحيل من لبنان شملت على الأقل 1 763 مواطناً سورياً. وبحلول 20 حزيران/يونيه، شنت قوات الأمن اللبنانية 143 غارة استهدفت أماكن إقامة اللاجئين السوريين في جميع أنحاء لبنان. وأدت هذه الغارات إلى توقيف 470 شخصاً، منهم 301 جرى ترحيلهم.

64 - ووجدت النداءات العاجلة، بما فيها تلك الصادرة عن مسؤولين حكوميين، لمعالجة أزمة اللاجئين السوريين أصداء على نطاق الطيف السياسي، حيث تصاعدت التوترات الطائفية بعد أن خلص تحقيق أجراه الجيش اللبناني إلى أن مواطنين سوريين كانوا مسؤولين عن قتل مسؤول محلي في القوات اللبنانية في جبيل في 7 نيسان/أبريل. وأفيد عن عدة حوادث عنف واعتداءات جسدية وتهديدات واحتجاجات ضد اللاجئين السوريين في نيسان/أبريل وأيار/مايو، فضلاً عن توزيع منشورات من قبل مجموعات مجهولة تطالب السوريين بمغادرة مناطق محددة، والمواطنين اللبنانيين بعدم تأجير الممتلكات للسوريين أو تشغيلهم، وعدم التسوق من المتاجر المملوكة لسوريين.

65 - وفي 27 أيار/مايو، وخلال مؤتمر بروكسل الثامن بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة الذي نظمه الاتحاد الأوروبي، أعلن وزير الخارجية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال عبد الله بو حبيب أن "لبنان وصل إلى نقطة اللاعودة لجهة تحمل بقاء الأمور على حالها... أن الأوان للعمل فيما بيننا لحل مسألة النزوح عن طريق مراجعة سياسات البلدان المانحة".

66 - وتقدير الأمم المتحدة أن هناك، في عام 2024، نحو 3,7 ملايين شخص في لبنان، بينهم 2,05 مليون لبناني و 1,36 مليون لاجئ سوري و 168 026 لاجئاً فلسطينياً و 86 275 مهاجراً، يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وتشير البيانات الواردة في التقرير المتعلق بالتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المؤرخ 30 أيار/مايو إلى أنه قُدر أن نحو 23 في المائة من السكان (قرابة 1,26 مليون شخص) يعانون من انعدام أمن غذائي حاد، في نيسان/أبريل. وقد قام برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتخفيض المساعدات النقدية للاجئين السوريين بنسبة 37 في المائة في عام 2024 مقارنة بعام 2023. كما انخفضت المدفوعات النقدية للبنانيين الذين يعيشون وضعاً هشاً في إطار البرنامج الوطني لاستهداف الأسر الأكثر فقراً منذ 1 كانون الثاني/يناير 2024. وكشف البنك الدولي، في تقرير منشور في 23 أيار/مايو، أن "معدل الفقر في لبنان زاد أكثر من ثلاث مرات خلال العقد الماضي ليصل إلى 44 في المائة من إجمالي السكان".

67 - وفي 31 آذار/مارس، بلغ مجموع المساعدات الدولية التي أفادت الجهات المانحة عن تقديمها إلى لبنان في عام 2024 ما قدره 651,1 مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ 274,7 مليون دولار صُرفت في عام 2024 ومبلغ 376,4 مليون دولار المرَّحل من عام 2023. وأبلغت الجهات المانحة عن وجود التزامات لم تُسَدَّد بعد قدرها 306,7 ملايين دولار لعام 2024 و 172,2 مليون دولار لعام 2025 وما بعده. ومُؤَل النداء المتعلق بخطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام 2024، الذي أقرته حكومة لبنان في 21 أيار/مايو بوصفه الإطار المشترك للاستجابة الجماعية للأثر الجاري للالتزامات وإعطاء الأولوية لتقديم المساعدة والدعم للسكان الذين يعيشون أوضاعاً هشة في لبنان، بنسبة 19 في المائة، بمبلغ 525,6 مليون دولار، من المبلغ المطلوب

للخطة وقدره 2,72 بليون دولار، حيث أبلغت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عن تلقي أموال قدرها 268,4 مليون دولار في عام 2024 ويوجد مبلغ قدره 257,2 مليون دولار مرَّحَّل من عام 2023.

68 - ولا يزال الوضع التمويلي للأونروا هشاً، حيث لم يُسَدَّد بعد 30 في المائة من مطروف التمويل العالمي المتوقع للوكالة لعام 2024.

ثالثاً - تدابير الأمن والسلامة

69 - واصل المسؤولون المعينون شمال وجنوب نهر الليطاني التنسيق لكفالة سلامة وأمن جميع أفراد وموظفي الأمم المتحدة في لبنان. وفي 12 نيسان/أبريل، تم تصنيف صور بوصفها مركز عمل دون اصطحاب الأسرة من قِبَل لجنة الخدمة المدنية الدولية. وبناء على ذلك، أصبح مجمل قطاع جنوب نهر الليطاني منطقة لا يسمح فيها باصطحاب الأسرة. وتمت الموافقة على نقل الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين غير الأساسيين لتنفيذ البرنامج ومُعاليهم من نيسان/أبريل حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر 2024. واستمر سريان ترتيبات العمل المرنة للموظفين المدنيين.

70 - ومن 21 شباط/فبراير إلى 20 حزيران/يونيه، سجلت القوة المؤقتة 25 حالة سقوط قذائف على مواقع الأمم المتحدة. وتمثلت المواقع الأكثر تضرراً في مقر القوة المؤقتة في الناقورة ومواقع القوة قرب مركبا وبرج قلاوية (كلها في القطاع الغربي). وفي 30 آذار/مارس، أصيب أربعة من أفراد دورية تابعة لفريق المراقبين في لبنان بجروح، أحدهم إصابته خطيرة، في انفجار أثناء قيامهم بدورية راجلة بالقرب من رميش. وفي 28 آذار/مارس، بالقرب من سردا، أصيب أحد حفظة السلام في القوة المؤقتة بتمزق في طلبة الأذنين بعد سقوط قذيفتين قرب مركبة دورية تابعة للقوة المؤقتة.

71 - وواصلت القوة تكييف تدابيرها المتعلقة بالأمن والسلامة، بما في ذلك خطط الطوارئ العسكرية وتدابير حماية القوة. وفي المواقع الأقرب إلى الخط الأزرق، استمر تنفيذ تدابير حماية القوات، بما في ذلك المخابئ والتحصينات الجديدة. واستمر انخفاض عدد الأفراد في 15 من مواقع القوة المؤقتة الواقعة على مقربة من الخط الأزرق (انظر S/2024/222، الفقرة 73).

72 - وتأجلت مرة أخرى جلسة المحاكمة في قضية الهجوم المميت على قافلة تابعة للقوة المؤقتة بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، من 7 حزيران/يونيه إلى 12 شباط/فبراير 2025، بسبب غياب المتهم لأسباب طبية.

73 - ولم تبلغ الأمم المتحدة بأي إجراءات جنائية اتخذت لكي يقَدَّم إلى العدالة مرتكبو الحادث الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2018 في قرية مجدل زون (القطاع الغربي). وأوعز المدعي العام العسكري إلى الجيش اللبناني بالتوسع في التحقيقات في الأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة في شقرا بتاريخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، وفي بنت جبيل بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2022، وفي رامية بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2022.

رابعاً - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

74 - حتى 20 حزيران/يونيه، كان قوام القوة المؤقتة يتألف من 147 10 من الأفراد العسكريين، بينهم 890 امرأة (8,8 في المائة)، من 49 بلدا مساهما بقوات، و 792 موظفا مدنيا (245 موظفا دوليا و 547 موظفا وطنيا)، بينهم 253 امرأة (31,9 في المائة). وضمت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة خمس سفن، فضلا عن عديد قوامه 680 فردا من الأفراد العسكريين، بينهم 61 امرأة (9 في المائة). وإضافة إلى ذلك، يعمل لحساب فريق المراقبين في لبنان 49 مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم 10 نساء (20,4 في المائة)، وهم يخضعون للقيادة والسيطرة العملياتية للقوة المؤقتة. وأعلى رتبة تشغلها المرأة في صفوف الأفراد العسكريين هي رتبة مقدم. أما المرأة الأعلى رتبة في صفوف الأفراد المدنيين، فتعمل برتبة مد-2.

75 - وفي إطار جهود مبادرة العمل من أجل حفظ السلام الرامية إلى دعم الأداء الفعال والمساءلة، قامت القوة المؤقتة بتكليف دورة التقييم المتصلة بنظامها الشامل للتخطيط وتقييم الأداء لتغطية الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 31 آذار/مارس 2024. وقد أتاح ذلك للقوة المؤقتة تقييم كيفية تكيف أنشطتها مع السياق التشغيلي الجديد. وإضافة إلى ذلك، واصلت القوة المؤقتة تأكيد قيمة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام في جميع التفاعلات وأفادت بالتقدم المحرز والنتائج المحققة في تقارير إطار رصد المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

76 - وأجرت القوة المؤقتة 12 تقييما للوحدات من حيث اللوجستيات والتدريب والجاهزية العملياتية تنفيذا للالتزامات بموجب مبادرة العمل من أجل حفظ السلام وقرار مجلس الأمن 2436 (2018). ولم تُحدّد أي أوجه قصور في الفترة المشمولة بهذا التقرير.

77 - وواصلت القوة المؤقتة إجراء تقييم لاستمرار أهمية موارد القوة المؤقتة (انظر S/2020/473)، عملاً بقرار مجلس الأمن 2539 (2020).

78 - وقامت القوة المؤقتة بتتسيق عدة زيارات إعلامية لتعزيز بروز أنشطة القوة وفهمها وللتصدي للمعلومات المغلوطة أو المضلّلة المحتملة بشأن ولايتها. وتصدت القوة المؤقتة على الفور للتقارير غير الدقيقة أو المضلّلة، بما في ذلك التقارير التي أوحى بأن حفظة السلام لا يساعدون المجتمعات المحلية، أو يخططون لمغادرة منطقة العمليات، أو لديهم تحيز متصور لصالح إسرائيل، من خلال المقابلات والتفاعلات السياقية مع وسائل الإعلام والسلطات اللبنانية.

خامساً - السلوك والانضباط

79 - في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 31 أيار/مايو، سجّلت القوة المؤقتة ثلاثة ادعاءات باحتمال حصول سلوك غير مرض. ولم يبلغ عن أي ادعاءات بحصول استغلال أو انتهاك جنسيين في مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان أو في القوة المؤقتة. ويظل كل من المكتب والقوة المؤقتة ملتزمين بالامتثال التام لسياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإزاء التحرش الجنسي. ونظم التدريب التوجيهي والتوعوي بشأن معايير السلوك المتبعة في الأمم المتحدة لما عدده 14 من الموظفين المدنيين و 4 440 من الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة. وإضافة إلى ذلك، تلقى 276 من الموظفين المدنيين التدريب على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع التحرش الجنسي.

وقدمت القوة المؤقتة التدريب لـ 28 من موظفي التحقيقات الوطنيين من 14 وحدة على الإجراءات المتعلقة بالتحقيق في مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغير ذلك من سوء السلوك الجسيم.

سادسا - الملاحظات

80 - لا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الخروقات المتكررة لوقف الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. إن دورة التصعيد بين حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان من جهة وجيش الدفاع الإسرائيلي من جهة أخرى تؤثر بشدة على السكان المدنيين على جانبي الخط الأزرق وتشكل تهديدا خطيرا لاستقرار لبنان وإسرائيل والمنطقة. ومما يثير الجزع الشديد تكثيف عمليات تبادل إطلاق النار وتوسيع نطاقها الجغرافي، مصحوبة بخطابات تزداد عدائية وتهديدات بحرب شاملة. وإني أناشد الطرفين على أن يجددا بشكل عاجل الالتزام بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) ويعودا فورا إلى وقف الأعمال العدائية ويستفيدا من كل السبل الدبلوماسية، بما فيها المساعي الحميدة للأمم المتحدة، لتجنب مزيد من المعاناة وخطر اندلاع مواجهة مدمرة أوسع نطاقاً.

81 - لقد أبرز الوضع الراهن أن إطلاق عملية سياسية تقوم على التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006) لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان الاستقرار على المدى الطويل أمر طال انتظاره. ومن شأن عملية سياسية كهذه أن تتيح سبيلاً للخروج من الأزمة الحالية وتمكين الطرفين من تنفيذ تدابير بناء الثقة التي يمكن أن تكفل أمنهما المتبادل الدائم. وإني أناشد الطرفين أن يتخذا خطوات ملموسة نحو معالجة الأحكام التي لم تُنفذ بعد بالتعاون الوثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان والقوة المؤقتة.

82 - إن تكثيف عمليات تبادل إطلاق النار على طول الخط الأزرق، وما بعده بشكل متزايد، حمل معه الموت والدمار. ونجمت عن ذلك خسائر فادحة بسقوط قتلى مدنيين، ونزوح داخلي لعشرات الآلاف من المدنيين، وإلحاق أضرار واسعة النطاق بالبنية التحتية المدنية، والمباني السكنية، والأراضي الزراعية والغابات، وحدوث تلوث ناتج عن المخلفات المتفجرة، وتترتب على ذلك كله آثار سلبية طويلة الأجل. وأجدد دعوتي جميع الأطراف إلى الامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب واتخاذ التدابير الاحترازية في الهجوم، وإلى تسهيل المرور السريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية للمدنيين المحتاجين، وتقلّ العاملين في المجال الإنساني. ويجب ضمان حماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والصحفيون والعاملون في المجال الطبي. ويجب أن تتأتى للنازحين العودة إلى ديارهم.

83 - ويساورني قلق بالغ إزاء الإصابات التي لحقت بحفظة السلام والآثار التي طالت مواقع القوة المؤقتة وأدين جميع الأعمال التي تعرض للخطر سلامة وأمن حفظة السلام. وجميع الأطراف مدعوة بقوة إلى كفالة سلامة وأمن أفراد وموظفي الأمم المتحدة واحترام حرمة مباني الأمم المتحدة في كل الأوقات.

84 - إن عمليات تبادل إطلاق النار تبرهن على حيافة حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والخط الأزرق، في انتهاك للقرار 1701 (2006). وإني أهاب مرة أخرى بحكومة لبنان أن تتخذ كل الإجراءات اللازمة حتى لا تكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها، بما في ذلك من خلال التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف ومن القرارين 1559 (2004) و 1680 (2006)، التي تطالب بنزع سلاح كل الجماعات المسلحة في لبنان. وأكرر دعوتي إلى تناول

عناصر القرار 1701 (2006) التي لم تُنفذ بعد ومساءلة استراتيجية الدفاع الوطني. وفي هذا الصدد، يظل تنفيذ القرارات السابقة المتخذة في إطار الحوار الوطني أمراً يتسم بالأهمية، وتحديدًا تنفيذ القرارات المتعلقة بنزع سلاح التنظيمات غير اللبنانية وتفكيك القواعد التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وتنظيم فتح الانتفاضة.

85 - وأكرر إدانتي لكل انتهاكات السيادة اللبنانية انطلافاً من إسرائيل وأدعو حكومة إسرائيل مجدداً إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية. وأدين أيضاً أي انتهاك لسيادة إسرائيل انطلافاً من لبنان.

86 - وتشكّل مواصلة احتلال الجزء الشمالي من قرية العجر لمنطقة متاخمة شمالي الخط الأزرق انتهاكاً مستمراً للقرار 1701 (2006) يجب إنهاؤه. وأحث السلطات الإسرائيلية مرة أخرى على الوفاء بالتزامها بموجب القرار 1701 (2006) بالانسحاب من الجزء الشمالي من قرية العجر ومن المنطقة المتاخمة شمال الخط الأزرق.

87 - ومن الملحّ أن تكون للبنان سلطة تنفيذية مخولة برعاية البلد عبر الأزمات المتعددة التي تواجهه حالياً. لذلك أحثّ القادة السياسيين في لبنان على اتخاذ خطوات حازمة نحو انتخاب رئيس لمعالجة المتطلبات السياسية والاقتصادية والأمنية الملحة التي تواجه البلد والنهوض بإحراز تقدم عاجل في الإصلاحات التي من شأنها تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتحفيز تعافيه.

88 - إن تأجيل الانتخابات البلدية هو فرصة ضائعة لتعزيز قدرة الدولة على الحكم والإنجاز، وكذلك لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها السياسية على المستوى المحلي.

89 - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا، حسبما طُلب في الفقرة 10 من القرار 1701 (2006). وأكرر دعوتي إسرائيل والجمهورية العربية السورية إلى أن تقدّما رديهما على التحديد المؤقت لنطاق منطقة مزارع شبعا كما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2007 (S/2007/641). وإلى أن يتم ذلك، ودون المساس بوضع مزارع شبعا، يتعين على جميع الأطراف أن تحترم الخط الأزرق احتراماً تاماً، سواء في تلك المنطقة أو في أي مناطق أخرى، والتصرف بأقصى درجات ضبط النفس.

90 - إن قدرة القوة المؤقتة على تنفيذ أنشطتها العملية على النحو المنصوص عليه في ولايتها هي أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولا تزال القيود على حرية تنقل القوة المؤقتة تثير قلقاً بالغاً. وأكرر التأكيد على ضرورة أن تتصدى حكومة لبنان لأي حوادث من هذا القبيل، وعلى التزام الجيش اللبناني بتيسير وصول القوة المؤقتة إلى كل المواقع موضع الاهتمام التي تطلبها القوة.

91 - ويجب أن يُقدّم مرتكبو الهجمات التي تستهدف القوة المؤقتة إلى العدالة، بمن فيهم المسؤولون عن مقتل أحد حفظة السلام وجرح ثلاثة آخرين بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022. ولا يزال دور الحكومة المضيفة بالغ الأهمية في المساعدة على منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل، بما في ذلك عن طريق المساعدة في تبيد المعلومات الخاطئة والمضلّلة المتعلقة بولاية القوة.

92 - ولا يزال وجود جيش لبناني قوي ومزوّد بموارد كافية يشكل جزءاً لا يتجزأ من التنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006). وأعرب عن تقديري للدول الأعضاء التي ساعدت ما قدمته من دعم على سد احتياجات الجيش اللبناني. ويشكّل تعزيز وجود الجيش اللبناني وقدراته جنوب نهر الليطاني، وكذلك في البحر، حاضراً

ومستقبلاً، تدبيراً هاماً لبناء الثقة انسجاماً مع القرار 1701 (2006). وأرحب أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق بين حكومة لبنان والقوة المؤقتة. وألاحظ بقلق أن الجيش اللبناني، الذي لم يشارك في تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق، قد تأثر بتبادل إطلاق النار.

93 - وأدعو حكومة لبنان إلى التقيد بسياساتها المتمثلة في النأي بالنفس، بما يتفق مع إعلان بعدد لعام 2012، وأدعو جميع الأحزاب اللبنانية والمواطنين اللبنانيين إلى الكف عن المشاركة في النزاع السوري وغيره من النزاعات في المنطقة. وأدبني أي تنقل للمقاتلين أو نقل للعتاد الحربي عبر الحدود بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في انتهاك للقرار 1701 (2006).

94 - وأرحب باستئناف تمويل الأونروا من قبل معظم المانحين. غير أنني لا أزال أشعر بقلق شديد من أن النقص المزمع والحاد في التمويل سيقوض الدور البالغ الأهمية للأونروا في كفالة الاستقرار في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بما يترتب على ذلك من عواقب على الاستقرار في لبنان والمنطقة ككل. وأناشد المجتمع الدولي أن يزود الوكالة بالموارد اللازمة لضمان استمرارية الخدمات الأساسية والدعم لجميع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، كما في أماكن أخرى.

95 - وأعترف بالتحديات الهائلة التي يواجهها لبنان بسبب استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين على أرضه. وبينما يستحق حسن ضيافة الشعب اللبناني لأعداد كبيرة من اللاجئين على مدى عقود الثناء، فإنني أناشد الجميع في المجتمع الدولي ككل العمل على التوصل إلى حلول مستدامة تلبي احتياجات اللاجئين وتخفف العبء الواقع على لبنان. ولا تزال الاستجابة القوية والموحدة للاحتياجات المتزايدة للاجئين والمجتمعات المحلية التي تستقبلهم، وتوفير التمويل المناسب لها، مطلباً ذا أهمية حيوية، وكذلك التطبيق المتسق للضمانات القانونية والإجرائية، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، لضمان عدم استمرار انحسار مساحة توفير الحماية. وفي هذا الصدد، أدعو قادة لبنان إلى تشجيع ضبط النفس في الخطاب، من أجل تجنب تضخيم التوترات الاجتماعية.

96 - وإنني أشيد بتضامن المجتمع الدولي المستمر مع لبنان وشعبه. وأدعو المانحين إلى الإبقاء على لبنان في صدارة جدول أعمالهم. وإذ تلاحظ تحديات التمويل التي تواجه الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي، تمس الحاجة إلى استمرار وصول الدعم إلى أولئك المتضررين من الأزمات المتعددة التي يواجهها البلد والذين هم الأكثر عرضة لخطر أن يُتركوا خلف الركب.

97 - وأكرر دعوتي السلطات اللبنانية أن تمضي في إجراء تحقيق محايد وشامل وشفاف في انفجار مرفأ بيروت الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020.

98 - وأعرب عن تعازي لجميع المتضررين من استمرار عمليات تبادل إطلاق النار في خرق لوقف الأعمال العدائية. وأعرب عن امتناني لجميع البلدان المساهمة بأفراد عسكريين وعتاد عسكري في القوة المؤقتة وفريق المراقبين في لبنان. كما أشجعها على زيادة عدد النساء بين الأفراد العسكريين في القوة المؤقتة، اللائي يواصلن، جنبا إلى جنب مع أقرانهن الذكور، إظهار الاحتراف والتفاني والشجاعة، أثناء خدمتهن في هذه الظروف الصعبة. وأتوجه بالشكر لمنسقة الأمم المتحدة الخاصة السابقة لشؤون لبنان يوانا فرونييتسكا، التي أكملت فترة تكليفها في 31 أيار/مايو، وأعرب عن تنويري وتقديري للمنسقة الخاصة لشؤون لبنان جينين هينيس - بلاسارث ولموظفي مكتبها؛ وللواء أروالدو لاسارو ساينس، رئيس بعثة القوة المؤقتة وقائد قوتها، والموظفين المدنيين والأفراد العسكريين العاملين في القوة المؤقتة تحت قيادته؛ ولأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري.

Annex I

Restriction of the freedom of access and movement of the United Nations Interim Force in Lebanon from 21 February to 20 June 2024

1. In paragraph 15 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council urged the parties to ensure that the freedom of movement of the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL) in all its operations, including access to all parts of the Blue Line, were fully respected and unimpeded. It called upon the Government of Lebanon to facilitate prompt and full access to sites requested by UNIFIL for the purpose of swift investigations, including all locations of interest, all relevant locations north of the Blue Line related to the discovery of tunnels crossing the Blue Line (as reported in [S/2019/237](#)) and unauthorized firing ranges, in line with resolution [1701 \(2006\)](#), while respecting Lebanese sovereignty.
2. In the reporting period, UNIFIL continued its operations, despite the daily exchanges of fire across the Blue Line, which affected patrols and UNIFIL positions close to the Blue Line as personnel sought shelter. Operations in close coordination with the Lebanese Armed Forces continued, where possible.
3. In close coordination with the Lebanese Armed Forces, UNIFIL increased counter-rocket launching patrols, including in the surroundings of UNIFIL positions, and Blue Line armoured vehicle patrols. Some foot patrols and market walks resumed where security conditions allowed, while temporary checkpoints and air operations remained suspended.
4. From 21 February to 20 June, UNIFIL conducted an average of 5,999 monthly vehicle patrols during the day and at night. Of these, an average of 389 vehicle patrols were conducted each month along the Blue Line. In addition, the Force conducted an average of 1,017 inspection activities, which included the operation of permanent checkpoints and the conduct of counter-rocket-launching patrols each month.
5. UNIFIL continuously coordinated with the Lebanese Armed Forces to secure freedom of movement and unrestricted access to its entire area of operations. However, the Lebanese Armed Forces continued to object to some patrol routes proposed by UNIFIL to expand the Force's presence outside main routes and municipal centres, on the grounds that they were either private roads or areas of strategic importance to the Lebanese Armed Forces. UNIFIL has consistently followed up on reported incidents of restrictions of movement with the Lebanese authorities. While the freedom of movement of UNIFIL was respected in most cases, the Force continued to experience restrictions, as detailed below.

Access to all locations of interest

6. Owing to the security situation during the reporting period, UNIFIL was not able to systematically monitor locations of interest, including Green Without

Borders sites, many of which have been destroyed or damaged by the Israel Defense Forces.

Freedom of movement incidents

7. On 24 February, 10 individuals in civilian clothes stopped a joint UNIFIL-Lebanese Armed Forces patrol for approximately 20 minutes in the vicinity of Hula (Sector East) and took photos and videos of the patrol. The Lebanese Armed Forces intervened with the individuals and the patrol resumed its planned itinerary.

8. On 25 February, a visibly agitated individual with a truck stopped a UNIFIL patrol near Dayr Qanun (Sector West) and refused to let it pass. The patrol was forced to use an alternative route. The Lebanese Armed Forces were informed. The local mayor told UNIFIL he had neither knowledge of the incident nor of the identity of the truck driver.

9. On 29 February, after an Observer Group Lebanon peacekeeper in a United Nations patrol vehicle waved at a group of four individuals sitting in a side street off the main road near Haddatha (Sector West), one of those individuals took out his pistol and pointed it towards the patrol vehicle until it was out of sight. No shots were fired. The Lebanese Armed Forces were informed. UNIFIL spoke to municipal authorities, who were unaware of the incident but condemned the behaviour as unacceptable.

10. On 29 February, a UNIFIL patrol reported that a red laser beam was pointed at the turret of one of its vehicles from the vicinity of an Israel Defense Forces position south-east of Arab al-Luwayzah (Sector East). While the patrol was moving northward to a safe position, peacekeepers heard two bursts of fire coming from the direction of their previous location.

11. On 29 February, peacekeepers returning from a logistical mission were stopped by approximately 20 individuals in the southern suburbs of Beirut (outside the UNIFIL area of operations). After approximately 90 minutes, the peacekeepers and their vehicles were moved to another location, where the peacekeepers were questioned and the vehicles searched. One hour later, the Lebanese Armed Forces arrived at the site and brought the patrol to a nearby Lebanese Armed Forces office and later accompanied the patrol to the UNIFIL office at the Rafic Hariri International Airport, Beirut.

12. On 1 March, a UNIFIL patrol near Kafr Kila (Sector East) encountered three armed individuals in civilian clothes who were pointing weapons at the patrol. The patrol continued with its planned itinerary and informed the Lebanese Armed Forces. The mayor of Kafr Kila subsequently told UNIFIL he that while he was not aware of the incident, he regretted it and strongly condemned the pointing of weapons at UNIFIL peacekeepers.

13. On 2 March, 15 individuals with five vehicles and three scooters blocked a UNIFIL patrol in the vicinity of Ayta al-Jabal (Sector West) and requested it not to use the planned route, but to drive through the village instead. After 30 minutes, the Lebanese Armed Forces reached the location and travelled with the patrol out of the area. The UNIFIL patrol then continued with its planned itinerary. UNIFIL met with the mayor of Haddatha after the incident. The mayor said that he had been informed that the patrol had apparently deviated from the main road owing to a global navigation satellite system (GNSS) inaccuracy and that he had intervened

immediately. The mayor attributed the locals' actions to heightened security concerns.

14. On 2 March, a thick green laser beam was pointed from south of the Blue Line at the turret gunner of a UNIFIL vehicle near Arab al-Luwayzah (Sector East). The precise point of origin could not be ascertained. The patrol moved to a safe area and subsequently continued its planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed.

15. On 7 March, two individuals with a motorbike approached a UNIFIL convoy that was stationary on the road in the vicinity of Mays al-Jabal (Sector East) and asked them where they were going, given that a community activity was going to happen at the location. Another 10 individuals, in military-style attire, made gestures for the patrol not to continue. A few minutes later, the convoy continued its movement as planned. The Lebanese Armed Forces were informed. UNIFIL followed up with the local authorities, who did not have knowledge of the incident. They stated that there must have been a misunderstanding, adding that the mandate of UNIFIL should be respected.

16. On 14 March, while a UNIFIL logistical convoy was refuelling at a petrol station in the southern suburbs of Beirut, about 20 people prevented the convoy from exiting the petrol station. One individual drew a pistol and asked the peacekeepers to switch off the engines of the vehicles. The crowd increased to about 100 people. Approximately 50 minutes later, the Lebanese Armed Forces arrived and the convoy was able to continue its movement as planned.

17. On 19 March, a red laser beam was pointed from south of the Blue Line at UNIFIL peacekeepers located approximately 100 m from a UNIFIL position, north-east of Ghajar (Sector East). The exact point of origin could not be ascertained.

18. On 25 March, an individual approached a UNIFIL convoy that was stationary in heavy traffic in the vicinity of Tyre (Sector West). The individual tore the United Nations flags from one of the vehicles. UNIFIL communicated with police present at the scene and continued their planned activity. The Lebanese Armed Forces were informed.

19. On 26 March, three small arms rounds were fired towards UNIFIL patrol vehicles west of Yarin (Sector West). The rounds were fired from north of the Blue Line, but the exact point of origin could not be ascertained. There were no injuries to peacekeepers, nor were any UNIFIL assets damaged. The Lebanese Armed Forces were informed.

20. On 27 March, an Observer Group Lebanon patrol on the road near Hanin (Sector West) was blocked by two people, who placed rocks and a car in the way. The individuals asked the Observer Group Lebanon patrol to take another route, which the patrol did. The Lebanese Armed Forces were informed. UNIFIL contacted the local authorities, who informed UNIFIL that they were not aware of the incident, having left the town after 8 October 2023.

21. On 28 March, approximately 30 individuals, of whom at least 7 were armed with pistols and automatic rifles, halted a UNIFIL convoy's movement in Beirut. After 30 minutes, the Lebanese Armed Forces arrived at the location and facilitated the convoy's departure from the scene. No damage to UNIFIL equipment or injuries to Force personnel were reported.

22. On 28 March, an Observer Group Lebanon patrol near a UNIFIL position south-east of Kafr Shuba (Sector East) reported electronic interference affecting the patrol's GNSS system.
23. On 29 March, two individuals approached two civilian UNIFIL staff who were in a UNIFIL vehicle in Tyre; one of the individuals pointed a firearm at the vehicle's window and pulled the trigger, "dry firing" the weapon (because there was no ammunition in the chamber).
24. On 30 March, three Observer Group Lebanon peacekeepers and a national UNIFIL language assistant were injured following an explosion south of Rumaysh (Sector West). The blast occurred after the four personnel had alighted from their patrol vehicle to continue on foot to the Blue Line. The patrol was able to move to a nearby UNIFIL position, where the injured personnel received medical assistance. Three of the peacekeepers were hospitalized. The Lebanese Armed Forces were informed. A preliminary investigation by UNIFIL ruled out direct or indirect fire as a cause of the explosion.
25. On 1 April, approximately 40 individuals stopped a UNIFIL vehicle patrol north-east of Brashit (Sector West) and deflated the vehicle's tyres. After 30 minutes, a Lebanese Armed Forces soldier arrived at the site, spoke with the individuals and travelled with the patrol away from the area. A Lebanese Armed Forces patrol then arrived and the UNIFIL patrol resumed its itinerary.
26. On 5 April, four individuals in civilian clothes with a vehicle blocked a UNIFIL patrol in the vicinity of Rashaf (Sector West). The individuals informed the peacekeepers that a local police patrol was on its way. The local police informed the Lebanese Armed Forces, which arrived at the location and accompanied the patrol to a nearby UNIFIL position.
27. On 8 April, a group of approximately 30 individuals and a person with a vehicle blocked and surrounded a UNIFIL logistical convoy in the vicinity of Tiri (Sector West), slashed the tyres and damaged the windows of the vehicles with iron bars, while speaking aggressively to UNIFIL personnel. Shortly thereafter, the Lebanese Armed Forces arrived at the site and the UNIFIL convoy resumed its itinerary to its intended destination. UNIFIL followed up with local authorities, who stated that the incident was the result of UNIFIL attempting to enter the village's narrow streets.
28. On 12 April, five young persons threw stones and fired an air gun towards a UNIFIL patrol vehicle near Kafra (Sector West). No Force personnel were injured, but the window of a UNIFIL patrol vehicle was damaged. The Lebanese Armed Forces were informed.
29. On 13 April, a person in a vehicle blocked a UNIFIL patrol near Balat (Sector West) and asked the peacekeepers to leave the area. The Lebanese Armed Forces reached the area and, after speaking with the individual, the UNIFIL patrol left but could not conclude its planned itinerary because of time constraints. The local police informed UNIFIL that they were not aware of the incident, but stated that the village population is friendly towards UNIFIL "despite the lack of assistance and projects offered to the community lately."
30. On 17 April, six individuals stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Tibnin (Sector West). After the Lebanese Armed Forces reached the location, the UNIFIL patrol moved to a nearby UNIFIL position, though not one that was on the planned itinerary. UNIFIL liaised with the local municipal authorities, who stated that the

patrol had crossed into a remote area far from the main street, prompting local politicians to react by blocking their path. The municipal authorities confirmed that they helped resolve the incident by contacting the Lebanese Armed Forces.

31. On 21 April, 20 individuals in cars and motorbikes blocked a UNIFIL patrol accompanying journalists near Tiri (Sector West) and aggressively asked peacekeepers to use a different road. To avoid further tensions, the patrol followed an alternative route. The Lebanese Armed Forces were informed.

32. On 24 April, two individuals in a vehicle, including one wearing a police uniform, stopped a UNIFIL patrol near Aynata (Sector West). Shortly afterwards, the Lebanese Armed Forces arrived at the location and the patrol was able to resume its planned itinerary.

33. On 27 April, 14 civilians and two vehicles stopped a UNIFIL patrol in the vicinity of Bra'shit (Sector East). Local police subsequently arrived and accompanied the patrol out of the area, and the peacekeepers continued with their planned itinerary. The Lebanese Armed Forces were informed. The mayor of Bra'shit reiterated that using internal roads in the village is not accepted by the local population. The mayor added that no one had harmed the patrol members because the population wants the best relations with UNIFIL.

34. On 29 April, a UNIFIL vehicle malfunctioned near Mukhayyam al-Qasimi (outside the Force's area of operations) as peacekeepers on a long-range patrol were returning from a Lebanese Armed Forces observation post near the Litani River. As the peacekeepers pulled over to determine the source of the problem, two vehicles blocked the patrol's way and individuals forcefully entered the vehicles and seized items, including tactical radios, binoculars and personal items. Another 50 individuals in civilian clothes gathered at the location, with some wielding weapons. The situation lasted for a few hours until two Lebanese Armed Forces personnel arrived at the location and facilitated the UNIFIL patrol's movement from the area. The patrol then continued its planned itinerary. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces in order to have the seized items returned.

35. On 2 May, a UNIFIL patrol was blocked for several minutes by 10 civilians with two vehicles and two scooters in the vicinity of Tibnin (Sector West). The Lebanese Armed Forces arrived at the site and the UNIFIL patrol continued with the planned itinerary. UNIFIL contacted the local authorities, who stated that they had intervened and asked the Lebanese Armed Forces to come to the site. They explained that the incident was caused by UNIFIL trying to enter a narrow residential area not deemed suitable for UNIFIL vehicles.

36. On 20 May, 10 individuals with two vehicles blocked the front and rear of a UNIFIL patrol near Aynata (Sector West). The individuals did not act aggressively, but they refused to engage with peacekeepers. Some 30 minutes later, a Lebanese Armed Forces patrol reached the location and facilitated the UNIFIL patrol's movement away from the area according to the planned itinerary.

37. On 20 May, eight peacekeepers were travelling from Sector East to UNIFIL headquarters, Naqurah, when they were blocked by two vehicles in Nabatiyah (outside the area of operations). About 10 to 15 individuals, some armed, aggressively demanded that the peacekeepers get out of their vehicles. The individuals searched the vehicles and seized the cell phones of three of the peacekeepers and a notebook. One hour later, the Lebanese Armed Forces arrived

and moved with the UNFIL patrol to Tyre. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces in order to have the seized items returned.

38. On 22 May, approximately 10 individuals with two cars and four motorcycles blocked a UNIFIL patrol conducted in close coordination with the Lebanese Armed Forces south-west of Rashaf (Sector West). The individuals did not act aggressively. The Lebanese Armed Forces patrol engaged with the individuals and the UNIFIL patrol then resumed its planned itinerary.

39. On 22 May, about 30 to 40 persons blocked a UNIFIL vehicle's movement north of Rafic Hariri International Airport in Beirut. Shortly thereafter, the vehicle managed to continue its movement. No damage to property or injury to personnel were reported. The Lebanese Armed Forces were informed.

40. On 23 May, six individuals blocked a UNIFIL patrol south-west of Yatar (Sector West). The Lebanese Armed Forces were informed and arrived at the location. However, after attempting to mediate, the Lebanese Armed Forces advised the peacekeepers to make a U-turn and take an alternate route.

41. On 28 May, a UNIFIL patrol was blocked by a van carrying two individuals and by a scooter north-west of Kafra (Sector West). The patrol turned around and continued patrolling on a different road. The Lebanese Armed Forces were informed.

42. On 6 June, peacekeepers were blocked by a motorcycle in the middle of the road north-west of Burj Qalawiyah (Sector West). The patrol made a U-turn and started moving in the opposite direction when another car appeared and prevented the peacekeepers from moving. The UNIFIL patrol leader and one additional peacekeeper dismounted their vehicle to communicate with one of the individuals, who acted aggressively and requested the peacekeepers to hand over their cell phones and cameras. The patrol leader refused and was pushed by the individual, who then tried to open the patrol vehicle's door. When the patrol leader asked the individual to refrain from touching the vehicle, the individual hit him in the neck. Two additional peacekeepers dismounted the UNIFIL patrol vehicle and the individual started screaming at the patrol leader while a crowd of approximately 20 people gathered. Members of the crowd started hitting the peacekeepers and attempted to seize their helmets, notebooks and weapons. The patrol leader engaged with one of the individuals who spoke English and managed to lower tensions, and the peacekeepers returned to their UNIFIL position. The Lebanese Armed Forces were informed.

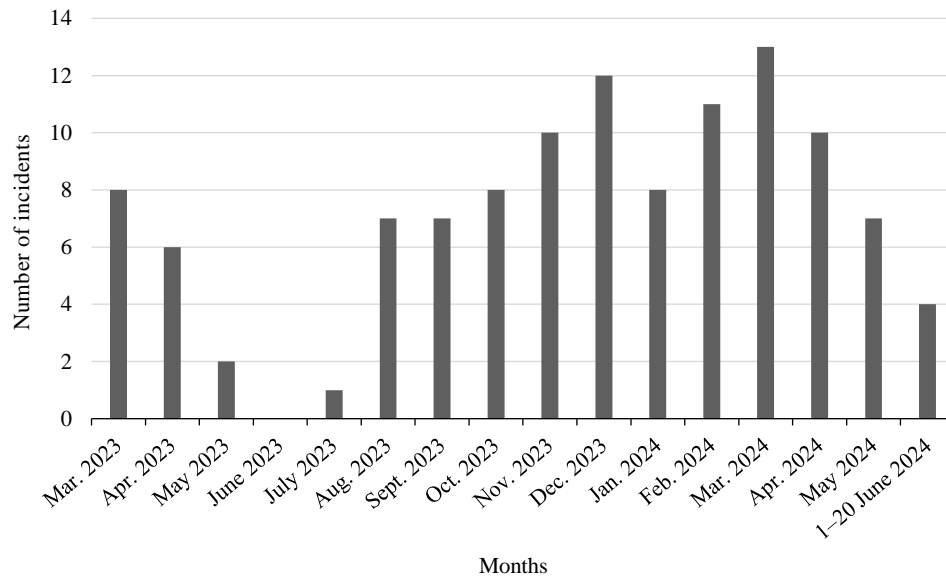
43. On 9 June, two individuals on a scooter blocked a UNIFIL patrol in the vicinity of Kafra (Sector West). The individuals were observed using a radio and told the peacekeepers not to come to the location ever again. The Lebanese Armed Forces were informed and said that a funeral was being held near the location. The UNIFIL patrol continued with its planned itinerary.

44. On 11 June, approximately 15 individuals blocked the movement of a UNIFIL patrol that was heading to an agreed meeting point with the Lebanese Armed Forces in the vicinity of Majdal Silm (Sector East). UNIFIL contacted the Lebanese Armed Forces. When the Lebanese Armed Forces reached the location, the peacekeepers were able to continue their planned itinerary.

45. On 15 June, approximately 30 individuals stopped a UNIFIL firefighting crew north-west of Shab'a (Sector East) while they were on their way to a nearby UNIFIL position to supply water to fight a bushfire. The individuals took a handheld radio

set and two water hoses, and they threw stones at the vehicle. Shortly thereafter, the Lebanese Armed Forces arrived at the location and the firefighting crew was able to leave and continue its movement. UNIFIL is following up with the Lebanese Armed Forces in order to have the seized items returned.

Number of denial of freedom of movement incidents (1 March 2023 to 20 June 2024)



Source: UNIFIL.

Annex II

Implementation of the arms embargo

1. In paragraph 21 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council recalled paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#), according to which all States shall take the necessary measures to prevent, by their nationals or from their territories or using flag vessels or aircraft, the sale or supply of arms and related materiel to any entity or individual in Lebanon other than those authorized by the Government of Lebanon or the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL). The United Nations continued to engage with Member States on allegations of weapons transfers and efforts to address such violations of resolution [1701 \(2006\)](#).
2. It is stipulated in paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) that all States shall take the necessary measures to prevent, inter alia, the sale or supply to any entity or individual in Lebanon of arms and related material of all types.
3. During the reporting period, in a letter dated 22 February addressed to the President of the Security Council, the Minister for Foreign Affairs of Israel, Israel Katz, stated that “Iran is accelerating the pace of its weapons transfers to Hezbollah. Iran is doing so by ground, using the porous Syrian-Lebanese border, as well as by air and sea, in violation of [Security Council resolution] 1701 [(2006)]. These transfers include, among others, components for air defense systems, drones (such as Shahed-101 and Shahed-136) and various types of missiles (such as Mini-Ababil and surface-to-air missiles ‘358’).” The Minister further stated that “several units inside the Iranian Quds Force are in charge of these transfers” and cooperate with “militias in Iraq in order to facilitate the passage of the trucks loaded with weapons through border crossings between Iran and Iraq and afterwards into Syria. Inside Syria, there are several officials in charge of receiving the arms transfers and transporting them to their end users in Hezbollah [...]” In addition, six “instances of transfers by air and by ground [in Syria]” are enumerated in the letter.
4. In response to the above-mentioned letter, the caretaker Minister for Foreign Affairs and Emigrants of Lebanon, Abdallah Bou Habib, in identical letters dated 26 February addressed to the President of the Security Council and to me ([A/78/801-S/2024/211](#)), wrote that “the accusations made by Israel are based on dates, numbers and names, without any real support or physical proof.” In a letter dated 7 March addressed to the President of the Security Council ([S/2024/221](#)), the Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran stated that “the Foreign Minister of the Israeli regime resorted to lies, spread misinformation, and leveled unfounded allegations against the Islamic Republic of Iran,” adding that “the accusations in the letter are entirely baseless and are categorically rejected.”
5. The United Nations remains committed to supporting overall compliance by the parties with resolution [1701 \(2006\)](#) in all its provisions and to advancing its implementation. This applies to the implementation of the arms embargo under paragraph 15 of resolution [1701 \(2006\)](#) and any decision that would be adopted by the Security Council in this regard. I look forward to continued dialogue with the Council and its members on furthering our joint goal of the full implementation of resolution [1701 \(2006\)](#).

Annex III

Mobilization of international support for the Lebanese Armed Forces

1. In paragraph 10 of its resolution [2695 \(2023\)](#), the Security Council recalled paragraph 10 of its resolution [2591 \(2021\)](#), in which it urged further and increased international support for the Lebanese Armed Forces and all State security institutions, which are the only legitimate armed forces of Lebanon, in response to the capabilities development plan of the Lebanese Armed Forces, as well as the framework of the International Support Group for Lebanon, through additional and expedited assistance in areas where the Lebanese Armed Forces are most critically in need of support, including daily logistical needs and maintenance, counter-terrorism, border protection and naval capacity.

2. Further to paragraph 10 of resolution [2591 \(2021\)](#), a ministerial-level international conference hosted by France and co-chaired with the Office of the United Nations Special Coordinator for Lebanon on 17 June 2021 focused attention on the impact of the economic crisis in Lebanon on the Lebanese Armed Forces. Participants unanimously agreed that support for the Lebanese Armed Forces reflected the international community's interest in the unity, sovereignty and stability of Lebanon. A follow-up mechanism was subsequently put in place by the Office with the Lebanese Armed Forces to track, for transparency and accountability, the receipt of in-kind bilateral support.

3. In identical letters dated 9 January 2024 addressed to the President of the Security Council and to me ([A/78/712-S/2024/36](#)), the Chargé d'affaires a.i. of the Permanent Mission of Lebanon to the United Nations stated that "[t]he Government of Lebanon also requests support from the United Nations to help the Lebanese State extend its authority over the entirety of Lebanese territory by strengthening its armed forces. In particular, support should be provided for deployment of those forces south of the Litani River, and they should be provided with equipment in cooperation with [the United Nations Interim Force in Lebanon (UNIFIL)], so that there will be no weapons without the consent of the Government of Lebanon and no authority other than that of the Government of Lebanon, in accordance with paragraph 3 of resolution [1701 \(2006\)](#)." Subsequently, on 29 February, the caretaker Prime Minister of Lebanon, Najib Mikati, stated that, to in order to implement resolution [1701 \(2006\)](#), the Lebanese Army would need allied countries to help with everything from "fuel to equipment to means of transportation to the barracks and even to weapons – everything the Army needs."

4. During the reporting period, several Member States bolstered efforts aimed at strengthening the Lebanese Armed Forces south of the Litani River. The Commander of the Lebanese Armed Forces, General Joseph Aoun, participated in several international technical meetings, including a meeting in Rome on 1 March that was attended by the commanders of the armies of France, Germany, Italy, Spain and the United Kingdom. Another technical meeting with the commanders of the armies of France and Italy was held on 19 April in Paris. Following that meeting, in a joint statement, France and Italy reiterated their support of the Lebanese Armed Forces as a guarantor of the national stability of Lebanon. That same day, following a meeting between the President of France, Emmanuel Macron, and the caretaker

Prime Minister of Lebanon, Najib Mikati, who was accompanied by General Aoun, the French authorities reaffirmed their continued support for the Lebanese Armed Forces in order to allow it to carry out its mission over the entire territory of Lebanon, notably in the South. On 13 May, at the invitation of Qatar, the Commander of the Lebanese Armed Forces met with the Prime Minister, Minister for Foreign Affairs and the Chief of Staff of the Armed Forces of Qatar. Discussions centred on the needs of the Lebanese Armed Forces and the continued support of Qatar for the Lebanese Army and State institutions in order to maintain the security and stability of Lebanon.

5. In February, Japan and the United Nations Office for Project Services, under the auspices of the Office of the Special Coordinator for Lebanon, signed an agreement regarding a project in support of the Lebanese Armed Forces dedicated to enhancing health services and critical operations by strengthening the operational capacity of the Lebanese Army. In March, the last shipment of fuel destined for the Lebanese Army arrived as part of the \$30 million donation from Qatar to cover fuel costs for the Lebanese Armed Forces. On 12 March, France and Lebanon signed a cooperation protocol under which France is to provide medical support, including equipment and training. On 27 March, as part of its long-standing logistical support for the Lebanese Armed Forces, the United Kingdom donated 60 tons of equipment valued at \$2.5 million to the Lebanese Armed Forces for the maintenance of previously donated armoured vehicles. On 7 May, the European Union announced continued support to the Lebanese Armed Forces and other security forces with equipment and training for border management and to combat smuggling. On 21 May, the United Nations Special Coordinator for Lebanon participated in the final meeting of the steering committee overseeing the livelihood support programme. Disbursements to the security forces had been completed during the previous reporting period, pursuant to paragraph 10 of resolution [2650 \(2022\)](#) and in line with the United Nations human rights due diligence policy, and formally closed.

6. The United Nations Special Coordinator for Lebanon, together with UNIFIL and international partners, continues to engage with potential donors to secure future support to the Lebanese Armed Forces.
